

انتبهوا.. العراق يشتعل فساداً

يوم الخميس ١٨ يونيو ٢٠٠٨م اشتعلت النيران في بناية وزارة الصحة وسط بغداد، مما أدى إلى احتراق الطوابق الستة العليا من البناية، وقبل حريق وزارة الصحة كانت بناية وزارة النفط العراقية قد تعرضت إلى حريق مماثل، والحريقان يبدوان متماثلين في النوع والهدف، فكلاهما أتيا على أقسام وثائق العقود ومناقصات الاستيراد، وفي كليهما الفساد الحكومي المستشري هو المتهم والفاعل والمستفيد.

هل تغطي حرائق الوزارات على جرائم الفساد المالي؟!

بغداد - المجتمع

كانت عيون الناس في شوارع بغداد تتطلع بأسى ومرارة نحو مبنى وزارة الصحة في الباب المعظم بقلب بغداد وهم يشاهدون النيران تلتهم طوابقها العلوية، فزادهم ذلك غماً على غمّ الاحتلال، وفقدان الأمن والنظام والخدمات واكفهرار جو بغداد بالتراب الذي بات سمة من سمات جو العراق الكئيب منذ بضع سنين، وسارع العراقيون بعفويتهم إلى اعتبار هذا الحريق «مفتعلاً»! وحتى قبل سماع بيان الحكومة، أو قبل ظهور نتائج التحقيق! معتبرين الحريق المزعوم صورة أخرى من صور الفساد التي تطال أغلب الوزارات والمؤسسات العراقية اليوم، ناهيك عن أن التجارب علّمتهم عدم وجود أي تحقيق شفاف يمكن أن يقود إلى الفاعل الحقيقي، فهذا الحريق الذي أتى على أغلب مبنى الوزارة ليس الأول من نوعه، فلقد سبق أن تعرضت شعبة العقود والمناقصات النفطية بمبنى وزارة النفط العراقية في مايو ٢٠٠٨م إلى حريق مماثل، ناهيك عن حرائق أخرى طالت عدداً من المراكز الحكومية والأسواق مثل أسواق «الشورجة» و«جميلة» الشهيرين ببغداد، دون أن تعلن الحكومة حتى اليوم عن الفاعل الحقيقي، إذ تذهب كل الجرائم والحوادث مقيّدة ضد «مجهول» في سجلات الحكومة!

حريق وزارة الصحة صورة أخرى من صور الفساد التي تطال أغلب الوزارات والمؤسسات العراقية

إخفاء جرائم السرقة

حريق متعمد مع سبق الإصرار والترصد في مبنى وزارة الصحة العراقية من قبل عصابات الجريمة المنظمة بالوزارة لغرض إخفاء جرائمهم بالسرقة والاختلاسات، رئيس لجنة النزاهة النيابية الشيخ صباح الساعدي أعلن أنّ الحريق قد أتى على قسم وثائق عقود الأدوية الفاسدة المبرمة مع شركات عربية وأجنبية، وتحديداً قسم فتح العطاءات المتعلق بالعقود التي تبرم مع الشركات المعنية

باستيراد الأدوية، مما يضع أكثر من علامة استفهام كبيرة حول الحريق ودوافعه، وأكد أنه طالما حذّر مما وصفه بمسلسل الحرائق في عدد من الوزارات، وطالب هذه الوزارات بحفظ الملفات المتعلقة بالعقود والوثائق في أماكن أمينة ومحكمة، كما أعلن عن تخوّفه من حصول حريق آخر في مبنى وزارة النفط، معللاً ذلك بأن «إصرار الشهرستاني – وزير النفط – على تمرير عقود التراخيص للشركات الأجنبية رغم اعتراض نواب وخبراء، يترك مؤشراً وعلامة استفهام وشكوكاً في وجود عمليات فساد تشوب عقود التراخيص»، ودعا الساعدي الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين وزارة النفط، مؤكداً متابعة لجنته لقضية حريق وزارة الصحة مع الوزارة ذاتها ومع المفتش العام فيها.

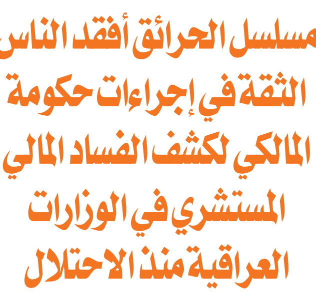
والحريق في وزارة الصحة أتلف عدداً كبيراً من الوثائق الموجودة في الطابقين السادس والسابع من الوزارة، وهو الأمر الذي أكده مسؤولون بالوزارة الذين قالوا: إن «الوثائق تضم عقود شراء الأدوية من شركات عالمية»، وأضاف المصدر أن «التوقعات تشير إلى أن سبب الحريق مجهول؛ ولكن هناك مؤشرات أولية على أنه بفعل فاعل».

فساد منتشر

ومسلسل حرائق الوزاراتً في بغداد جعل الناس يفقدون ثقتهم في إجراءات حكومة المالكي لكشف الفساد المالي المستشري في الوزارات العراقية منذ الاحتلال، وبلغ مداه في عهد نوري المالكي، حيث علق أحد المواطنين قائلاً: «إنها ليس المرة الأولى، فقد سبق أن اندلعت حرائق مماثلة بالأسلوب والطريقة ذاتهما، وإنها معلومة المصدر، ومن المؤكد أن المسؤول الأول هي الحكومة، لأنها اقتنعت في وقت سابق بالمحاصصة الطائفية التي رفضها جميع العقلاء، ولأن الحكومة تتستر عمداً على اللصوص والفاسدين».

والحريق المفتعل وقع في مكاتب الشركة العامة لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية، وكذلك الطابق الذي يتضمن المكاتب الإدارية الخاصة بالعقود الرسمية والوثائق والمناقصات للأدوية والأجهزة التي كانت تستوردها وزارة الصحة، ومنها مكاتب الرقابة المالية على كافة العقود والمناقصات، ومنها عقود فساد «سيارات الإسعاف» وعقود «معامل الأكسجين» وغيرها من العقود التي تتضمن فساداً واضحاً وصريحاً، وقد اشتكى أطباء كثيرون من

مسلسل الحرائق أفقد الناس الثقة في إجراءات حكومة المالكي لكشف الفساد المالي المستشري في الوزارات العراقية منذ الاحتلال





استيراد أدوية فاسدة ومنتهية الصلاحية!!

وهناك مصادر خاصة كشفت أن المفتش العام بوزارة الصحة سارع إلى الاتصال أثناء الحريق وبعده برئيس الوزراء نوري المالكي، تغطيةً على جريمة الحريق المفتعلة بإلقاء اللوم على وزير الصحة صالح الحسناوي ومستشاري مكتبه الخاص، بحجة الإهمال وعدم اللامبالاة، وكذلك بعض موظفي شركة «كمياديا» واتهامهم بأنهم هم وراء هذا العمل، وقد طالب بدوره المفتش العام من خلال اتصاله برئيس الوزراء لغرض إصدار أوامر مباشرة بتشكيل غرفة طوارئ خاصة مستحدثة جديدة لغرض إبرام عقود خاصة باستيراد الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية.

مستودع لبيع الجثث

ومن المعروف أن وزارات الصحة في كل دول العالم، تكون دوماً في خدمة المواطن، مهما كان انتماؤه ووضعه، إلا أن تاريخ وزارة الصحة في ظل الاحتلال كان غير ذلك، فقد تحولت الوزارة إلى معتقل، ومستودع لبيع الجثث، وكانت تدار من قبل الميليشيات وعصابات العنف والتهجير، التي عمدت إلى استخدام المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية مصايد لقتل وتصفية المواطنين العراقيين على الهوية، وعلى أسرّة المرضى تم اغتيال الآلاف تحت سمع وبصر حكومة «الجعفري» والوزير السابق، وصارت وزارة الصحة تنافس وزارات الداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية والسجون، وتزاحمهم في الاعتقال والتعذيب والتصفية، وتحولت المراكز الصحية إلى معتقلات ومصايد للتصفية والتعذيب، والشواهد على هذه الأعمال الإجرامية كثيرة لا تعد ولا تحصى.

إصرار الشهرستاني على تمرير عقود التراخيص للشركات الأجنبية رغم اعتراض نواب وخبراء يؤكد وجود فساد يشوب عقود التراخيص

وبالأمس القريب أمر المالكي بإطلاق سراح وزير التجارة المتهم بالفساد وهو من المحسوبين على كتلته وحزبه (الدعوة) ومن حملة الجنسية البريطانية، بعد أن كان أوعز إليه بتقديم استقالته تهرباً من سحب الثقة البرلمانية منه، ومازال تستر المالكي على وزير التجارة يثير غضباً وشكوكاً في جدية مواقفه المعلنة عن محاربة الفساد، وها هو اليوم يعرقل مساعي البرلمان لاستجواب الوزراء المشتبه بفسادهم!!

الفساد في قطاع النفط

وبشأن الفساد في وزارة النفط فقد جاء في تقرير أمريكي فصلي نشر في الأول من مايو ٢٠٠٩م، وأعده «ستيوارت بوين» المفتش العام في وزارة الدفاع الأمريكية المكلف خصوصاً بمتابعة قطاع إعادة الإعمار في العراق أن «قطاع النفط هو أحد أبرز القطاعات التي أصابها الفساد الذي يشجعه خصوصاً النقص في الإجراءات الفعالة الدائمة لمقارنة كميات النفط المستخرجة والمصدرة»، وقال التقرير: إن تهريب النفط أحد الأسباب الرئيسة وراء خسائر تصديرية بمليارات الدولارات، وأنه أصبح أهم وأبرز خطر على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالكامل تقريباً على مبيعات النفط، كما اتهم الحكومة بالتواطؤ مع شبكة التهريب الواسعة، وانتقد فشل السلطات في تنفيذ إجراءات قانونية لمكافحة التجارة غير القانونية.

إن حرائق وزارتي النفط والصحة وغيرهما، سوف تتكرر في الأيام القادمة في كل وزارة دبّ فيها الفساد، واستحكمت حلقاته، فالوقت ليس طويلاً على انتهاء مهلة الوزراء الحاليين مع انتخابات نهاية العام، والكل متهم بالفساد بدرجة أو أخرى، ولابد للفاسدين أن يتعجلوا قبل الرحيل وقبل أن تتكشف أوراقهم، وحتى لا تُقام الحجة والدليل عليهم، ولكي يسلّم كل وزير وزارته إلى خلفه «نظيفة بالتمام والكمال»!! بلا أوليات ولا وثائق تدل على فساد في الذمة والضمير، فإن المسلسل مستمر ولم تنته حلقاته..!■